

مدار برس

<http://madarpress.com/news.php?action=view&id=716>

الكاتب : المحرر || بتاريخ : الإثنين 31-05-2010

عنوان النص : ألمانيا تقود معركة حماية اليورو

: ألمانيا هي أكثر الدول الدانئة لشريكاتها الأوروبيات، ولهذا فإن أي فشل لليورو يعني إلحاق الكارثة بالاقتصاد الألماني.

د. صالح بكر الطيار

بدا من خلال تطورات الأوضاع الاقتصادية والمالية في دول الاتحاد الأوروبي أن ألمانيا هي التي تقود حملة حماية اليورو لأن فشل الإبقاء على هذه العملة كما قالت المستشارة "أنجيلا ميركل" يعني فشل مشروع الاتحاد الأوروبي برمته. والسبب الرئيسي الذي وضع ألمانيا في هذه المكاة هي أنها الأقوى اقتصادياً ومالياً من بين الدول السبع والعشرين المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي، ولأن اليورو تم تسعيره عند اعتماده بناء على القوة الشرائية للمارك الألماني، ولأن ألمانيا هي من أكثر الدول الدانئة لشريكاتها الأوروبيات، ولهذا فإن أي فشل لليورو يعني إلحاق الكارثة بالاقتصاد الألماني.

وتتجلى أهمية المعركة التي تخوضها "ميركل" في الزيارة التي قامت بها إلى بعض دول مجلس التعاون الخليجي وتحديداً إلى السعودية مطالبة بالوقوف إلى جانب اليورو من أجل اعتماده ضمن عملات الاحتياط الأساسية إلى جانب الدولار، وعدم السماح بتقلت أسواق المال للمضاربات، كما تم لنفس الغاية الاتصال بالسلطات الصينية التي تملك احتياطات بالعملة الصعبة تصل إلى حدود 2.4 تريليون دولار حيث وعدت بكين بالتساهل في تحصيل ديونها الأوروبية، والإبقاء على مشترياتها من السندات الأوروبية، ومواصلة اتباع مبدأ تنوع احتياطها من النقد الأجنبي بما فيه اليورو.

وتأتي المساعي الألمانية في وقت تشهد أروقة بروكسل خلافات حادة بين برلين وباريس على خلفية تعثر الدوائر الأوروبية في إدارة الأزمة التي نتجت عن إشكالية إدارة الديون في اليونان، والتي تحولت إلى أزمة هيكلية تتعلق بمجمل السياسات النقدية والمالية الأوروبية.

وتلوح في الأفق وعلى خلفية إدارة أزمة منطقة اليورو مواجهة محمومة بين كل من فرنسا وألمانيا، ففيما تواصل باريس سعيها الدؤوب لإحكام قبضتها على التوجه السياسي لأوروبا الموحدة، فإن ألمانيا تريد وعبر إجراءات صارمة وضع لمسائها النهائية على الصعيد النقدي والمالي الأوروبي وفق النمط الألماني المتشدد.

وتحظى برلين بشكل علني حالياً بدعم النمسا وهولندا والسويد وهي الدول الثرية في منظومة بروكسل وتمتلك أوراق حاسمة في المعادلة النقدية، لكن على الصعيد السياسي تظل فرنسا مدعومة من قبل دول الجنوب الأوروبي المتوسطة الرافضة للفصل بين الشق السياسي الاجتماعي لإدارة الأزمة وبين الشق النقدي، والداعية إلى ليونة في إدارة أزمة الديون التي تواجهها جميعها من أثينا إلى لشبونة مروراً بروما ومدريد وباريس.

وفاجأت السلطات الألمانية شريكاتها الأوروبيات نهار الأربعاء 19 مايو 2010 بفرض حظر فوري شامل على عدد من المعاملات المالية في أسواق المال التي تخص المضاربات المكشوفة بدون رصيد على سندات ديون الدول وعلى الضمانات الائتمانية الوهمية المرافقة لها والشائعة التداول بين المضاربيين.

وقالت المفوضية الأوروبية في بروكسل إن مفوض السوق الداخلية الأوروبي "ميشيل بارنيه" أجرى محادثات نهار الخميس 20 مايو في برلين في إطار مهمة عاجلة للوقوف شخصياً على النوايا الفعلية للحكومة الألمانية والتي لم تقم بأي تنسيق يذكر لا مع بروكسل ولا مع الدول الأعضاء.

وتريد ألمانيا استكمال الإجراءات العملية المتعلقة بتفعيل جميع جوانب خطة الطوارئ المتفق عليها (750 مليار يورو) والهادفة لتقديم الدعم للدول التي تتعرض للضغط مستقبلاً.

وتشترط ألمانيا أن لا يتم الإفراج عن أي مبلغ لدعم أي دولة سوى بعد النظر فيها حالة بحالة، واشترط خريطة طريق مفصلة كل مرة يتم الإفراج فيها عن أي قسط مع موافقة البرلمان الوطني للدول الأعضاء.

كما تريد ألمانيا وضع ضوابط جديرة صارمة تضاف إلى معايير الاندماج النقدي التي نصت عليها اتفاقية "ماس تريخت" عند طرح اليورو، ومن بين الضوابط الجديدة إمكانية عدم مساعدة أي دولة أوروبية تعلن إفلاسها في حال ثبت أنها كانت دولة متسببة، وحرمان بعض الدول المتسببة من المساعدات المالية الأوروبية المخصصة لمناطقها الفقيرة إلى جانب حرمان بعض الدول عند الضرورة من حق التصويت.

وتطالب ألمانيا أن يكون للمصرف المركزي الأوروبي الصلاحية الأخيرة في مراقبة موازنات الدول وليس المفوضية الأوروبية التي تراجع أداؤها بشكل كبير منذ اندلاع الأزمة.

ويجري سباق الآن بين أطراف ثلاثة هذه المرة وهي ألمانيا الداعية تحت ضغط الرأي العام الداخلي إلى مزيد من التشدد، وفرنسا الساعية لتعبئة دول الجنوب الأوروبي سياسياً ضد برلين، وأسواق المال التي تفضل مراقبة الخلافات والاستمرار في ممارسة الضغوط على اليورو.

ويرى خبراء في المجلس الوزاري الأوروبي في بروكسل أنه يجب تجنب تصعيد المواجهة الألمانية الفرنسية والإقرار بصعوبة إملء شروط قاسية على الدول في هذه المرحلة، وكذلك مهانة الأسواق تكتيكياً لأن أية ضوابط صارمة مثل التي أقدمت عليها ألمانيا قد تتسبب في نتائج عكسية وحرمان المستثمرين من العمل في أوروبا.

وبدلاً من ذلك يردد نفس الخبراء أن على الاتحاد الأوروبي التركيز على زيادة الشفافية في الأسواق وإجبار المتعاملين على الكشف عن مزيد من المعلومات حول أنشطتهم، ولكن المسؤولين الألمان يقولون أنه حان الوقت للكشف عن مختلف قدرات الرد الأوروبية سواء بالنسبة لإدارة أزمة الديون والتركيز على إدارة الموازنات والعجز في كافة الدول الأوروبية أو في مجال التعامل مع أسواق المال بشكل صارم ودون انتظار مبادرات مجموعة العشرين.

ويسود الاعتقاد أن السياسيين في ألمانيا قرروا فتح مواجهة مع بروكسل تتراوح بشكل رئيسي بين التهديد بالعودة نحو مزيد من السيادة الألمانية الداخلية وبين قبول أوروبا بضوابط من شأنها أن ترضي الرأي العام الألماني وهي معادلة صعبة بالنسبة

للمسؤولين الأوروبيين بسبب تفاقم الأوضاع الاقتصادية والنقدية الأوروبية حاليا وحاجتهم الماسة إلى مزيد من الوقت لكسب المعركة ضد الأسواق.

* رئيس مركز الدراسات العربي الأوروبي

[[اغلق النافذة](#)]